الفصل الثالث: التحليل المالي حسب المنظور الوظيفي

أولا. مداخل التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي للميزانية في حقل التحليل المالي على مدخلين رئيسيين وهما:

1. المدخل المالي الذمي (سيولة/استحقاق):

يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة/استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة، وهو من الطرق التقليدية للتحليل، ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع، وهو يظهر الزمن كمقياس هام، لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة مالية، قبل أن تكون وحدة إنتاجية، وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق، ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فإن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي: الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول، والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم.

2. المدخل المالي الوظيفي (استخدامات/ موارد)

يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة، والدور الاساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فإن المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية، تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال، فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية، وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.

فالتحليل الوظيفي يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق، وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات، يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

ثانيا- الميزانية (قائمة المركز المالي):

هي قائمة مالية تصور الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في فترة زمنية معينة (عادة نهاية السنة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية تعرف بالأرصدة، تمييزا لها عن التدفقات التي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية). وهي توفر معلومات عن مدى متانة الوضع المالي للمؤسسة، فتبين مالها من ممتلكات وما عليها من التزامات.

وتكتسي قائمة المركز المالي أهمية بالغة بالنسبة لمستخدميها، وذلك لما توفره من معلومات تفيد في قياس كل من سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل، فضلا عن تقييم درجة مرونتها المالية ومستوى تطور حجم نشاطها، من خلال تطور هيكل أصولها وحجم ونوعية مواردها الاقتصادية، وقد استحدث المخطط المحاسبي والمالي (2007) ميزانية وحيدة أسماها قائمة المركز المالي، تجمع في مضمونها الميزانية المحاسبية والميزانية المالية التي تظهر البنود بقيمتها الحقيقية، بدلا من القيمة التاريخية التي كان معمولا بها في ظل المخطط المحاسبي الوطني(1975)، وهو ما يستجيب لأغراض التحليل المالي الدقيق، سواء من منظور الذمة المالية أو من المنظور الاقتصادي (الوظيفي).

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية، وتصنف الأصول وفق معيار الزمن (درجة السيولة/الاستحقاق) إلى أصول غير جارية(ثابتة) وأصول جارية(متداولة)، أما الخصوم فتصنف وفق معيار الزمن/ درجة الاستحقاق إلى خصوم غير جارية وخصوم جارية.

1. **الأصول:** هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة، أي تمكن المؤسسة من توفير تدفقات نقدية مستقبلا. وتتكون الأصول من:

أ. الأصول غير الجارية (الثابتة): هي الأصول المعنوية والعينية والمالية طويلة الأجل، التي تمتلكها المؤسسة بغرض استخدامها لأكثر من دورة مالية أو تشغيلية واحدة، حيث لا يمكن تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، ويشمل هذا النوع من الأصول على:

- التثبيتات المعنوية: (شهرة المحل، العلامة التجارية، برامج معلوماتية، حقوق الإمتياز....)، وهي أصول غير نقدية وغير محددة وليس لها مضمون مادي.
- التثبيتات المادية: تتضمن الأراضي، المباني، التركيبات التقنية(التجهيزات)، المعدات والأدوات، وأثاث المكتب.
- التثبيتات المالية: هي الأوراق المالية (الأسهم والسندات المساهمة) التي تحتفظ بها المؤسسة في إطار استثماراتها طويلة الأجل(لأكثر من سنة).
- أصول ثابتة أخرى: مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مقدما، الضرائب المؤجلة على الأصول...

ب. الأصول الجارية(المتداولة): هي العناصر التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية خلال سنة من تاريخ إغلاق الميزانية، وذلك عن طريق البيع المتوقع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية، كما تتضمن النقدية وما يعادلها، إلا أن المخزون والذمم المدينة

حتى ولو لم يتوقع نحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، فإنه ينبغي أن تُصنف ضمن الأصول الجارية. كذلك الأمر بالنسبة للأوراق المالية التي يمكن التعامل بها في السوق، فهي تعتبر أصولا جارية إذا كان من المتوقع تحويلها إلى نقدية جاهزة خلال سنة.

وتتكون الأصول الجارية من المخزونات(المواد، المنتجات...)، الحسابات المدينة(حساب الزبائن، أوراق القبض، ...)، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل(أسهم أو سندات التوظيف)، الأعباء المقيدة سلفا، وخزينة الأصول(الأموال الجاهزة في الصندوق والحساب البنكي الجاري).

2. **الخصوم:** هي العناصر التي تشكل إلتزامات حالية على المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، وهو ما يتطلب تسوية هذه الإلتزامات عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما، وتنتج الإلتزامات عادة من معاملات تمكن المؤسسة من الحصول على موارد، كما تنشأ عن تحويلات غير تبادلية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

والخصوم هي الالتزامات التي يتوجب على المؤسسة سدادها، كالذمم الدائنة أو حقوق مساهمين (متمثلة في رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة)، أو الخدمات التي يتوجب على المؤسسة تقديمها في المستقبل، وتصنف الخصوم إلى رأس مال خاص(موارد دائمة) وخصوم جارية.

أ. **رأس المال الخاص (الموارد الدائمة):** وهي أموال مملوكة ودائمة للمؤسسة، تنقسم بدورها إلى حقوق الملكية وخصوم غير جارية(ديون مالية طويلة).

- **حقوق الملكية:** هي حق أصحاب المؤسسة(الملاك أو المساهمين) المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات غير الجارية والجارية. وتشمل رأس المال المملوك والاحتياطات والترحيل من جديد والنتيجة المحاسبية الصافية.
- **الخصوم غير الجارية:** هي الإلتزامات التي لا يتوقع تسديدها أو تصفيتها خلال الدورة التشغيلية الجارية، وتشمل مؤونات الأعباء على الخصوم غير الجارية، الإقتراضات والديون المماثلة (السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل)، الديون المرتبطة بالمساهمات، إعانات التجهيز والاستثمار، والضرائب المؤجلة على الخصوم.

ب.خصوم جارية(متداولة): هي إلتزامات يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية الجارية للمؤسسة، أو أن يكون من المقرر تسويتها خلال سنة من تاريخ إقفال الميزانية، بمعنى هي الالتزامات المستحقة الدفع عند الطلب أو التي قد يطلب المقرض سدادها في أي وقت، وتصنف على أنها جارية بغض النظر عن النية الحالية للمؤسسة، أو المقرض بخصوص الطلب المبكر للسداد، وتشمل الخصوم الجارية: الأقساط المستحقة عن الديون، مستحقات الموردين، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الأجور المستحقة، الضرائب المستحقة، إيرادات مستلمة مسبقا، وخزينة الخصوم(اعتمادات أو سلفات مصرفية جارية قصيرة جدا).

شكل الميزانية المالية

السنة المالية المقفلة في 12/31/ .....

رقم ح	الأصـــــــــــــــــــــــــول	N إجمالي	مؤو واهتلا	N صافية	رقم ح	الخصـــــــــــــــــــــــــوم	N صافي
2	**أصول غير جارية(تثبيتات)**				**1**	**حسابات رؤوس الأموال**	
20	**تثبيتات معنوية**				10	**رؤوس الأموال الخاصة**	
203	**مصاريف التنمية القابلة للتثبيت**				101	**رأس مال تم إصداره**	
204	**برمجيات المعلومات وما شبهها**				109	**رأس مال غير مستعان**	
205	**الامتيازات والرخص والبراءات والعلامات**				105	**فارق إعادة التقييم**	
207	**فارق الاقتناء**				106	**احتياطات**	
208	**التثبيتات المعنوية الأخرى**				11	**ترحيل من جديد**	
21	**تثبيتات عينية**				12	**نتيجة صافية للدورة**	
211	**أراضي**				13	**منتجات وأعباء مؤجلة خارج الدورة**	
213	**مباني**				15	**مؤونات الأعباء لخصوم غير جارية**	
215	**منشئات تقنية معدات وأدوات صناعية**					**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	
218	**معدات نقل**						
22	**تثبيتات في شكل امتياز**					**الخصوم غير الجارية(ديون طويلة)**	
23	**تثبيتات جاري إنجازها**				134	**ضرائب مؤجلة على الخصوم**	
26	**مساهمات وحسابات دائنة بمساهمات(ت مالية)**				164	**اقتراض لدى مؤسسات الإقراض**	
261	**سندات الفروع المنتسبة**				165	**ودائع وكفالات مقبوضة**	
27	**تثبيتات مالية أخرى**				168	**اقتراضات أخرى وديون مماثلة**	
275	**ودائع وكفالات مدفوعة**					**مجموع الخصوم غير الجارية**	
133	**ضرائب مؤجلة على الأصول**						
	مجموع الأصول غير الجارية					**مجموع الخصوم غير الجارية**	
	أصول جارية					**خصوم جارية**	
3	**مخزونات**				**4**	**حسابات الغير الدائنة**	
30	**مخزونات بضاعة**				40	**موردون وحسابات ملحقة**	
31	**مواد ولوازم**				404	**موردو التثبيتات**	

35	**مخزون المنتجات**				419	**زبائن دائنون**	
409	**موردون مدينون**				42	**مستخدمون وحسابات ملحقة**	
4	**حسابات الغير المدينة**				43	**هيئات اجتماعية وحسابات ملحقة**	
41	**زبائن وحسابات ملحقة**				444	**الدولة- ضرائب على الأرباح**	
486	**الأعباء المعاينة مسبقا**				487	**المنتوجات المعاينة مسبقا**	
50	**القيم المنقولة للتوظيف**					**خزينة الخصوم**	
501	**الحصص في المؤسسات المرتبطة**				519	**مساهمات بنكية جارية**	
506	**السندات وقسائم الخزينة والصندوق**						
	خزينة الأصول						
512	**البنك**						
53	**الصندوق**						
/	**مجموع الأصول الجارية**				/	**مجموع الخصوم الجارية**	
/	**مجموع الأصول**				/	**مجموع الخصوم**	

ثانيا. المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية، تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل، مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

أ. وظيفة الاستغلال: تحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة، وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط. -مرحلة التخزين الأولي. -مرحلة الإنتاج أو التصنيع.
-مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرهما. -مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال، لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع، والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا إتجاه الموردين.

ب. وظيفة الاستثمار: يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار، ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى.

ج.وظيفة التمويل: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة، فهي ترتكز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال، أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة، ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

- **المصادر الداخلية:** تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات، والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة، دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.
- **المصادر الخارجية:** عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:
  - اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
  - القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

ثالثا. مفهوم الميزانية الوظيفية

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحت، فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول، والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الممتلكات بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الإلتزامات فيعبر عنها بالموارد.

الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات، وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة(الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تحليل التوازن المالي للمؤسسة، وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام، ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل، يتعين تمويلها بموارد مستقرة، في حين يمكن تمويل الإستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المالية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة، وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي، وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية، هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف الى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل وأطوار العمليات فيها، ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة، وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

رابعا. بناء الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1. مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:

تتكون الموارد الدائمة من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل(الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل، والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها، وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

2.مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ)، وموارد تمويل هذه الإحتياجات. حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون، ضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، TVA للتحصيل...إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، TVA للدفع...إلخ.

3. مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:

هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة، أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية. فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات والحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ.

4. مستوى الخزينة:

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

خامسا. إعادة معالجة بعض العناصر:

من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

1. إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

-**الاهتلاكات والمؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات، سواء تعلقت بالتثبيتات، المخزونات، الزبائن، أو سندات المساهمة والتوظيف فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة، حيث تضاف إلى الأموال الخاصة، فهي تمثل أموال مدخرة، لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي، يستخدم في تجديد الاستثمارات، وتغطية الخسائر المحتملة.

-**التسبيقات على الاستثمارت:** تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.

-**رأس المال غير المطلوب:** يضم الى الحقوق خارج الاستغلال.

-**الأرباح الموزعة على الشركاء:** تعتبر في العادة موارد جارية خارج الاستغلال، تدفع في الأجل القصير، ولكن في بعض الأحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة، تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة، تمول به استخداماتها طويلة الأجل، وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.

-**أقساط القروض المنتظر تسديدها**: يتم طرحها من الديون المالية وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

- **التثبيتات المالية المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير**: يتم طرحها من التثبيتات المالية، وتضاف إلى استخدامات خارج الاستغلال.

2. إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية:

من أجل أن تكون الميزانية كاملة، لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية، وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

أ. التمويل الإيجاري:

الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة، والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري، كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة، وذلك حسب المخطط المحاسبي القديم، لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي والمالي الجديد، وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

- القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.
- الإهتلاك المتراكم المحسوب، يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.
- الجزء غير المهتلك، يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الإيجار التمويلي في الأصول ويجعل إحدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم 21)، ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الإيجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق، يجعل حساب ديون عقود الايجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد، وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا، أو يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

ب. الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة:

عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة، يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه، والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية، ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- تضاف قيمة الأوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال في حساب الزبائن.
- وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال، وبالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

سادسا. الانتقادات الموجهة للتحليل المالي الوظيفي:

رغم المزايا الكبيرة التي يتمتع بها التحليل الوظيفي إلا أن له بعض العيوب ومنها خاصة:

- يفقد مؤشرBFR دلالته في القطاع الخدمات نظرا لغياب عناصر المخزونات بها، كما يفقد مفهوم FRng دلالته في قطاع الخدمات، الذي يعتمد على التثبيتات المعنوية بشكل كبير، والتي لا تظهر في الميزانية الوظيفية تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر.
- يعتمد التحليل المالي الوظيفي على الميزانية الوظيفية، التي أدمجت المؤونات الخاصة بالأصول الجارية ضمن الموارد الدائمة، رغم أنها من عناصر الاستغلال؛
- الخزينة حسب هذا التحليل غامضة، ولا يمكن التعرف على كيفية تشكيلها، ولا الأنشطة المسؤولة عن حالات الفائض والعجز؛
- اعتماده على الميزانية المالية التي تعتبر صورة لوضعية المؤسسة في لحظة ما، دون إعطاء رؤية ديناميكية لهذه الوضعية؛
- اعتباره الاعتمادات الجارية للبنك (السحب على المكشوف)، من موارد الخزينة التي يتم الاعتماد عليها بشكل نادر، لكن الحياة العملية اثبتت غير ذلك، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل يومي فتشكل موارد دائمة بمرور الزمن؛

شكل الميزانية الوظيفية

استخدامات	م. إجمالية	موارد	م. إجمالية
استخدامات مستقرة		**موارد دائمة**	
تثبيتات غير ملموسة		**رؤوس أموال خاصة**	
تثبيتات ملموسة		**احتياطات**	
تثبيتات مالية		**اهتلاكات ومؤونات**	
(تثبيتات خارج الاستغلال بالقيم الإجمالية)		**مؤونات الخسائر والأعباء**	
		نتيجة الدورة الصافية	
		ديون مالية طويلة	
استخدامات جارية		**موارد جارية(متداولة)**	
استخدامات جارية (متداولة)		**موارد الاستغلال**	
(استخدامات الاستغلال بالقيم الاجمالية)		**موردون وما يلحق بهم**	
المخزونات		**موارد خارج الاستغلال**	
زبائن وما يلحق بهم		**ديون أخرى(موردو التثبيتات)**	
استخدامات خارية خارج الاستغلال بالقيم الاجمالية		**موارد الخزينة**	
مدينون لا يتعلقون بالنشاط الأساسي		**اعتمادات جارية للبنك (حساب البنك إذا كان رصيده دائنا)**	
استخدامات الخزينة			
النقدية (أموال رهن الإشارة)			
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية		**مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية**	